



جامعة المستقبل
الكلية التقنية الهندسية
قسم تقنيات الاتصالات
المرحلة الثانية مادة جرائم حزب البعث
م. م. حسين علاء محمد



المحاضرة السادسة

موقف النظام البعثي من الدين

اتخذ النظام البعثي في العراق موقفا معقدا من الدين لأنه لم يتعامل معه من زاوية واحدة ثابتة بل تحرك بين الاستفادة منه سياسيا وبين تقييده ومراقبته عندما يشعر بأنه قد يشكل قوة مستقلة عن سلطة الدولة وقد تأسس هذا الموقف على طبيعة الفكر البعثي نفسه الذي نشأ بوصفه فكرا قوميا يركز على فكرة الأمة والوحدة والهوية القومية ويرى أن الدولة الحديثة يجب أن تكون صاحبة السلطة العليا في تنظيم المجتمع ولذلك كان الدين بالنسبة للنظام مجالا يجب أن يبقى تحت السيطرة وألا يتحول إلى مصدر مستقل للتأثير الاجتماعي أو السياسي وقد انعكس هذا الفهم في سياسات متعددة اتبعت خلال عقود حكم حزب البعث وأثرت في المؤسسات الدينية ورجال الدين والمناهج التعليمية والخطاب العام داخل المجتمع العراقي

منذ السنوات الأولى لحكم حزب البعث ظهر توجه واضح نحو جعل الدولة هي المرجع الأساسي في الحياة العامة وكان النظام حريصا على عدم السماح لأي مؤسسة دينية بأن تمتلك نفوذا خارج إطار الرقابة الرسمية ولذلك خضعت المساجد والمؤسسات الدينية لإشراف مباشر من الدولة وأصبحت التعيينات في كثير من المواقع الدينية مرتبطة بموافقة السلطة كما تم تنظيم الخطب والأنشطة الدينية ضمن حدود لا تتجاوز الخط السياسي العام وقد كان الهدف من ذلك منع تحول المنبر الديني إلى مساحة للنقد أو الاعتراض السياسي لأن النظام كان يرى أن أي خطاب جماهيري مستقل قد يتحول إلى مصدر تحد لسلطته

وفي الوقت نفسه لم يكن النظام يعلن موقفا عدائيا مباشرا من الدين في خطابه الرسمي بل كان يحاول تقديم نفسه بوصفه حاميا للهوية الدينية ضمن إطار قومي ووطني وكانت النصوص الرسمية والخطابات السياسية تستخدم أحيانا مفردات دينية عند الحاجة خصوصا في المناسبات العامة أو في فترات الأزمات السياسية والعسكرية وهذا يكشف أن النظام كان يدرك أهمية الدين في المجتمع العراقي وأنه لا يستطيع تجاهله بالكامل بسبب عمق التدين في البنية الاجتماعية والثقافية للعراقيين



جامعة المستقبل
الكلية التقنية الهندسية
قسم تقنيات الاتصالات
المرحلة الثانية مادة جرائم حزب البعث
م. م. حسين علاء محمد



لكن على مستوى التطبيق العملي كان النظام يتعامل بحذر شديد مع أي نشاط ديني مستقل وكانت الأجهزة الأمنية تراقب رجال الدين وحلقات التعليم الديني والمجالس التي يمكن أن تنتج وعيا جماعيا خارج سيطرة الدولة وقد تعرض عدد من العلماء ورجال الدين إلى التضييق أو الاعتقال أو المنع من النشاط إذا اعتبر النظام أن خطابهم يتجاوز الحدود التي رسمها للخطاب العام وهذا الأمر كان أكثر وضوحا عندما ارتبط الدين بمواقف اجتماعية أو سياسية ذات تأثير جماهيري

وقد ظهر التوتر بشكل خاص في العلاقة مع المرجعيات الدينية التي كانت تمتلك حضورا مجتمعيا واسعا لأن النظام كان ينظر إلى المرجعية الدينية بوصفها مركز تأثير مستقل قادرا على توجيه قطاعات كبيرة من المجتمع ولذلك سعى إلى تقليل هذا التأثير عبر وسائل متعددة منها الرقابة والضغط ومنع بعض الأنشطة أو الحد من التواصل الجماهيري الواسع وفي بعض المراحل وصل الأمر إلى اعتقال شخصيات دينية بارزة أو فرض قيود صارمة على نشاطها

كما أن النظام البعثي حاول إعادة صياغة التعليم الديني بما ينسجم مع رؤيته السياسية فتم التحكم بالمناهج الدينية وإدخال مضامين تؤكد الولاء للدولة وتربط القيم الأخلاقية بالمشروع السياسي الرسمي وكان التعليم العام أيضا يقدم الدين ضمن إطار يخدم فكرة الدولة المركزية ويقلل من أي فهم قد يقود إلى استقلال فكري أو اجتماعي خارج سلطة الحزب

وفي بعض المراحل اتخذ النظام إجراءات هدفت إلى تقليص المظاهر الدينية العامة إذا شعر بأنها قد تعزز هوية اجتماعية مستقلة فقد كانت بعض المناسبات الدينية تخضع لتنظيم صارم وتراقب بدقة كما أن بعض التجمعات الدينية الجماهيرية كانت تواجه بتقييد واضح خاصة عندما يكون لها بعد اجتماعي واسع يمكن أن يتحول إلى تعبير غير مباشر عن موقف سياسي

ومع ذلك تغيرت بعض ملامح موقف النظام خلال فترات معينة خاصة أثناء الحروب إذ لجأ النظام إلى توظيف الخطاب الديني بشكل أوضح لتعزيز التعبئة الاجتماعية ورفع المعنويات فخلال الحرب العراقية الإيرانية مثلا استخدمت مفردات دينية في الإعلام والخطابات العامة وتم إبراز رموز دينية بصورة أكبر لأن السلطة كانت بحاجة إلى تعبئة وجدانية واسعة تساعد على دعم الحرب الطويلة وقد ظهر هذا أيضا في الشعارات العامة وفي بعض المواد الإعلامية التي ربطت الدفاع عن الوطن بالقيم الدينية

وفي التسعينيات بعد حرب الخليج الثانية ومع تعمق الأزمات الداخلية اتجه النظام إلى ما عرف بالحملة الإيمانية وهي مرحلة حاول فيها تقديم صورة أكثر قربا من التدين من خلال تشجيع بعض المظاهر الدينية وبناء مساجد وإدخال مفردات دينية أوسع في الخطاب الرسمي وقد فهم كثير من الباحثين هذه المرحلة على أنها محاولة لإعادة بناء الشرعية الاجتماعية في ظل ظروف اقتصادية وسياسية صعبة أكثر من كونها تحولا فكريا حقيقيا في طبيعة النظام لأن جوهر السيطرة الأمنية على المجال الديني بقي قائما



جامعة المستقبل
الكلية التقنية الهندسية
قسم تقنيات الاتصالات
المرحلة الثانية مادة جرائم حزب البعث
م. م. حسين علاء محمد



وفي إطار الحملة الإيمانية ظهرت تغييرات في الخطاب الإعلامي والتربوي حيث ازداد حضور المفردات الدينية في بعض المناهج والبرامج العامة كما شجعت بعض الأنشطة المرتبطة بالقرآن والتعليم الديني لكن ذلك كله بقي ضمن رقابة الدولة ولم يتحول إلى استقلال فعلي للمؤسسات الدينية لأن السلطة كانت حريصة على أن يبقى الدين موظفا داخل الإطار السياسي الذي تحدده هي

أما على مستوى العلاقة مع المجتمع فقد أدى هذا الموقف المتذبذب إلى نتائج معقدة لأن الناس كانوا يدركون أن الدين حاضر في الخطاب الرسمي أحيانا لكنه مقيد في المجال العملي عندما يتعلق بالاستقلال أو النقد وقد نشأت حالة من الفصل بين التدين الاجتماعي الذي استمر داخل الأسر والمجتمع وبين المجال العام الذي ظل خاضعا للرقابة السياسية

كما أن النظام تعامل بشكل مختلف مع التنوع الديني والمذهبي في العراق وفق اعتبارات سياسية وأمنية أكثر من كونه تعاملًا قائمًا على مبدأ المساواة الثقافية إذ كانت بعض السياسات ترتبط بحسابات الولاء السياسي ومدى تأثير المؤسسات الدينية في المجال العام وهذا جعل العلاقة بين السلطة والدين جزءًا من منظومة السيطرة السياسية الأشمل

ومن المهم فهم أن موقف النظام البعثي من الدين لم يكن قائمًا على رفض العقيدة الدينية بحد ذاتها بل على رفض أي قوة اجتماعية مستقلة يمكن أن تتشكل عبر الدين وتنافس الدولة في التأثير ولهذا كان يسمح بالمجال الديني عندما يكون منضبطًا ومراقبًا ويضيق عليه عندما يشعر بأنه قد يتحول إلى مصدر تعبئة خارج السيطرة

وقد تركت هذه السياسة آثارًا طويلة في المجتمع العراقي لأن العلاقة بين الدولة والمؤسسة الدينية خلال تلك المرحلة تشكلت على أساس الحذر المتبادل والرقابة المستمرة كما أن محاولات توظيف الدين سياسيًا مع الاستمرار في ضبطه أمنياً خلقت تناقضًا واضحًا في التجربة السياسية والاجتماعية

لذلك فإن دراسة موقف النظام البعثي من الدين تكشف أن السلطة كانت تنظر إلى الدين باعتباره عنصرًا شديد الأهمية في المجتمع لكنها في الوقت نفسه لم تكن تقبل أن يمتلك هذا العنصر استقلالًا مؤثرًا خارج إطارها ولهذا تحركت السياسات بين الاحتواء والتوظيف والرقابة والتقييد بحسب الظروف السياسية والعسكرية والاجتماعية التي مر بها العراق خلال عقود حكم حزب البعث وهذا ما يجعل هذا الموضوع من القضايا الأساسية لفهم طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع في العراق الحديث